14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الأحد - 22 أبريل 2012م - العدد 15447

www.14october.com

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

خسارة اليمن من الفاقد في النفط والغاز المنزلي (540) مليون دولار

صنعاء / متابعات:

كشفت وثيقة أن قيمة الفاقد من النفط والغاز المنزلي خلال الفترة (نوفمبر 2008 - مارس 2012م) حوالى 540 مليون دولار، فيما تقدر كمية الفاقد المتوقع للفترة 2012 حوالى 117 مليون برميل وتقدر قيمتها بحوالى 6.95 مليار دولار.

وقالت الوثيقة الموجهة من مدير شركة صافر محمد حسين الحاج، إلى وزير النفط والمعادن هشام شرف (3 أبريل 2012م) إن القطاع النفطي رقم (18) يفقد من النفط والغاز المنزلي طوال فترة تسليم الغاز لمنشآت بلحاف لتسييل الغاز الطبيعي التي تشغلها الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

وأوضحت المذكرة أن الفاقد من النفط والمكثفات خلال الفترة (نوفمبر 2008 - ديسمبر 2011م) بلغ حوالى 2.9 مليون برميل تقدر قيمتها بحوالى 290 مليون دولار. فيما قدر الفاقد من الغاز البترولي المسال (المنزلي) للفترة (نوفمبر 2008 - مارس 2012) بحوالى 5 ملايين برميل تقدر قيمتها بـ(250) مليون دولار.

وذكرت الوثيقة أن إجمالي قيمة الفاقد من النفط والغاز المنزلي خلال الفترة (نوفمبر 2008 - مارس 2012م) حوالى 540 مليون دولار.

ويتوقع استمرار فقدان النفط والغاز المنزلي مع استمرار تسليم لقيم الغاز الطبيعي المسال.

وتقدر كمية الفاقد المتوقع للفترة 2012 حتى نهاية اتفاقية الغاز بـ: فاقد النفط والمكثفات 22 مليون برميل تقدر قيمتها حوالى 2.2 مليار دولار- فاقد الغاز المنزلي 95 مليون برميل وبقمية 4.75 مليار دولار وباجمالي 117 مليون برميل تقدر قيمتها بحوالى 6.95 مليار دولار.

ونتج عن استمرار تسليم لقيم الغاز الطبيعي المسال فاقد في النفط والمكثفات، خصوصا مع ما يتعرض له أنبوب النفط من تفجيرات متكررة تسببت في توقف إنتاج النفط لفترتين تجاوزت عشرة أشهر، وفقا للوثيقة.

مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ 14 أكتوبر :

المؤمن عليهم (80.805) أشخاص ..والمستفيدون من المعاش (1.606)..والمستفيدون من التعويضات (786)

ضرورة اعتماد بدل غلاء معيشة لمتقاعدي القطاع الخاص أسوة بالمستفيدين من الضمان الاجتماعي

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية م / عدن

أنظمة التأمينات الاجتماعية قضية وطنية توليها الحكومة اهتماماً خاصاً في حياة المجتمع عامة والفرد خاصة، والتي تلعب دوراً مهماً في جوانب تنمية الاقتصاد الوطني الاقتصادي، والاجتماعي من خلال الاستثمار لفوائض الأموال في إقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة لإنتاج السلع والخدمات لسد حاجة البلد من هذه المنتجات أو التصدير إلى الخارج للحصول على العملات الصعبة، وتوفير فرص عمل جديدة تساعد في تخفيض نسبة البطالة، ورفع المستوى المعيشي والاقتصادي للعاملين المؤمن عليهم في القطاع الخاص، الذين يفقدون القدرة على الدخل والكسب من خلال توفير المعاش التقاعدي لهم، والمساعدة على التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة والمجتمع من خلال التزام المؤسسة بتوفير المعاش التقاعدي للمؤمن عليهم، وحماية أصحاب الأعمال وبالأخص الصغار من خلال قيامهم بالالتزامات تجاه العامل نيابة عن صاحب العمل، وحسب القانون رقم (26) لعام 1991 الذي ينص على جميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة أن تعلق التعامل مع أصحاب العمل أو المؤمن عليهم حتى تقديمهم الشهادات أو البطاقات الدالة على اشتراكهم في المؤسسة.

توفير الحماية التأمينية

أوضح الأخ/ خالد عوض سعيد أمذيب مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدن أن التأمينات الاجتماعية تشكل أهمية كبرى للمواطن المؤمن في القطاع الخاص حيث يستطيع العامل الاحتفاظ بمستوى معيشي واجتماعي كريم من خلال توفير المؤسسة معاش تقاعدي للمؤمن عليه عند انتهاء خدمته لأحد الأسباب المحددة في القانون، وتجنب الخوف والقلق لدى المؤمن عليهم بتوفير

■ خالد عوض سعيد أمذيب

الحماية التأمينية لهم ولأسرهم من بعدهم كما نحمي أفراد المجتمع من الانحراف والتشرد والضياع، ومشاركة التأمينات الاجتماعية ذات الصلة عن طريق استثمار فوائض أموالها في إقامة وتشييد المدارس والمعاهد والمستشفيات والوحدات السكنية وغيرها من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، مؤكداً انه بلغ عدد المؤمن عليهم (80,805) وعدد المستفيدين من المعاش (1,606) و (786) عدد المستفيدين من التعويضات مضيفاً انه بلغ متوسط الاشتراك الشهري (49,007) ريالات تقريباً بإجمالي (83,017,858) ريالاً كإيرادات لعام 2010م مشيراً إلى أن النظام التأميني يعتبر حلاً شاملاً للأمان الاجتماعي الشامل لأفراد المجتمع، وتحقيق مبدأ التكافل والتضامن بين الأجيال المتعاقبة، مشيراً إلى أن القانون استثنى بعض الفئات مؤقتاً مثل العاملين المؤقتين في الزراعة والري عدا المشتغلين في الشركات الزراعية بصفة دائمة، و البحار والصيادين البحريين، وعمال الشحن والتفريغ، وأفراد أسرة صاحب العمل ومن يعولهم، وخدم المنازل ومن في حكمهم.

توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية

وأضاف مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هناك فئات تم تطبيق قانون الخدمة المدنية والتأمينات حسب القرارين رقم (4،3) لسنة 2003م لكل صاحب عمل لديه عامل فأكثر، وصاحب العمل نفسه، والمشتغلين لحسابهم، وذوي المهن الحرة، حيث أصبحت الأغلبية العظمى من العاملين في القطاع الخاص بوسعهم الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وادخار جزء يسير من دخلهم الشهري في أثناء الخدمة يعود عليهم بالنفع والفائدة في حالة ترك العمل أو عجزهم عن مزاولتها.

وقال خالد عوض سعيد أن المؤسسة تعمل بكل جهودها في الإجراءات المتعلقة بالقانون لتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل اكبر عدد من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال مؤكداً أن التوعية التأمينية تعتبر النقطة المهمة في نشاطهم التأميني بسبب القصور في الوعي التأميني لدى غالبية أفراد المجتمع من العاملين في القطاع الخاص ما أدى إلى تدني في مستوى التغطية التأمينية وتهرب العديد من أصحاب الأعمال والعاملين من الاشتراك قي نظام التأمينات الاجتماعية موضحاً أن المؤسسة تولي اهتماماً في ذلك الجانب حسب الإمكانيات المتاحة، خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وغير ذلك من إصدار الكتيبات والمجلات والنشرات الشهرية والسنوية والملصقات والإعلانات والبروشورات.

ضآلة المعاشات التقاعدية

وأشار مدير مؤسسة العامة للتأمينات إلى الصعوبات التي تقف أمام نشاط فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منها ضعف الوعي التأميني لدى صاحب العمل والعامل ما أدى إلى عزوف الكثير منهم عن الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية الملزم قانوناً، وضعف تفاعل الأجهزة والجهات الحكومية مع نص المادة(86) من القانون وتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء، الذي لا يساعد على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وتحقيق الأهداف الحكومية من نظام التأمينات عموماً، وعدم صدور اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون، وضآلة المعاشات التقاعدية لبعض المتقاعدين القدامى في القطاع الخاص وعدم حصولهم على الزيادات الدورية التي يحصل عليها أقرانهم في الجهاز الحكومي والقطاعين العام والمختلط، وحرمان متقاعدي القطاع الخاص لدى المؤسسة من الدعم الحكومي لغلاء المعيشة الذي يصرف للمتقاعدين الآخرين في القطاعين العام والخاص والمختلط والجهاز الإداري لدولة.

التعريف بنظام التأمينات الاجتماعية

وفي ختام اللقاء أكد الأخ/ أمذيب ضرورة تفاعل جميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة من خلال التوجه إلى وسائل الأعلام الرسمية في عدن لإعطاء مساحة تغطية إعلامية كافية للتوعية والتعريف بنظام التأمينات الاجتماعية وأهميته لكل من صاحب العمل والعامل والمجتمع، ومساعدة المحافظة للمؤسسة لإعداد ورشة عمل التأمينات الاجتماعية لنشر الوعي التأميني، وان تكون البطاقة التأمينية الصادرة من فرع المؤسسة كشرط أساسي من شروط أي مناقصة حكومية يكون حاصلاً عليها أي مقاول متقدم للمناقصة، وضرورة المسارعة في إصدار اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون وحل مشكلة تبادل الاحتياطيات بين المؤسسة والهيئة، ومطالبة الحكومة بضرورة اعتماد بدل غلاء معيشة لمتقاعدي القطاع الخاص أسوة بزملائهم المستفيدين من صناديق الضمان الاجتماعي أخرى وإصدار قرار برفع مستوى المعاشات المتدنية لديهم إلى الحد الأدنى للمعاش التقاعدي المعمول به في صناديق التأمينات والضمان الاجتماعي الأخرى.

نافذة

هل تم الإفراج عن رواتب الموظفين الجدد والعلاوة السنوية ضمن الموازنة العامة لـ (2012) ؟

أمل حزام المذحجي

اقر مجلس النواب في جلسته الأخيرة الموافقة على الموازنة العامة لعام 2012، بعد مشاكل عديدة اجتاحت السنين الماضية، من مشاكل عديدة شملت جميع مؤسسات الحكومة العامة والمستقلة ما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة، وإحداث إشكاليات على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، ما انعكس على المستوى السياسي نتيجة لعدم تفعيل دور الجهات ذات العلاقة في دراسة المواد بحكمة وعقلانية، من جميع النواحي القانونية، والسياسية، والاقتصادية، مع وضع تخطيط دقيق حول الإمكانيات،والطرق المتاحة لتنفيذها على ارض الواقع، علماً أن ارتفاع أسعار الديزل والمشتقات النفطية، والنفط قد تصاعد حيث وصل نقطة المستحيل، وأصبح المواطن يعاني على الساحة الاجتماعية كما أن الانقطاعات المستمرة للمياه، والكهرباء، إضافة إلى المشهد الاقتصادي الاخير تجاوز حجم اللامعقول في الحسابات المنطقية، وغير المنطقية.

وهنا أتساءل هل التصريحات التي وردت مؤخراً في صحيفة (14 أكتوبر) توازي الواقع، أم مجرد وهم يضاف إلى عبء الأسرة والمجتمع في تحمل أكاذيب دولة ليست قادرة على تحمل مسؤولية تصريحاتها المستمرة كحقنة مهدئة، تعطي مفعولاً بسيطاً من الهدوء ثم تأتي بعدها العاصفة المريعة، حيث أصبح الموظف ينتظر يوماً وراء يوم التحسينات أن تشمل راتبه الضيئل بصرف العلاوة السنوي، ومن جانب أخر رواتب الموظفين الجدد، الذين فقدوا الأمل في الحصول عليها نهاية كل شهر.

لا اعرف هل تملك وزارة المالية عصا سحرية، ام فانوس علاء الدين، المهم ان تتوقف الحكومة، ووزاراتها المختلفة عن نشر الأكاذيب، بدل الحقائق، فالشعب يريد الاستقرار والأمن الفعلي، وليس مجرد خيال.

القطاع الخاص يغلق جميع المحلات التجارية بصنعاء احتجاجاً على ضريبة المبيعات

صنعاء /علي العوارضي / 14 أكتوبر/ متابعات

قرر أعضاء الجمعية العمومية في الغرفة التجارية بأمانة العاصمة بدء الإضراب الشامل بإغلاق كافة المحال التجارية بدءاً من الثلاثاء الماضي وذلك احتجاجا على ما وصفوه بالاعتداء الغاشم الذي تعرض له تجار ورجال أعمال وموظفون لدى القطاع أمام مقر مصلحة الضرائب بصنعاء وأسفر عن سقوط عشرات الجرحى بالإضافة إلى 50 مختطفاً قالوا أن مصيرهم لا يزال مجهولاً حتى لحظة كتابة هذا الخبر.

وقالوا خلال اجتماع لهم مساء الاثنين الماضي بصنعاء :إن ما تعرض له منتسبو القطاع الخاص من اعتداء إجرامي غادر أعاد إلى الأذهان ما كان يفعله مرتكبوه بحق شباب الثورة السلمية من مجازر ومذابح و لن يمر مرور الكرام وسيشكل النقطة الفاصلة لقطع صلتهم تماما بما تسمى مصلحة الضرائب والتعامل مباشرة مع الخزينة العامة أو المنافذ حال طلبت منهم الدولة إيرادات".

وأقر الاجتماع تنفيذ وقفة احتجاجية صباح الثلاثاء الماضي أمام مقر رئاسة الوزراء بصنعاء يعقبها مؤتمر صحفي يدعى إليه كافة وسائل الإعلام المحلية والخارجية لوضعها أمام حقيقة ما يحدث وكشف الزيف الذي يروج له رئيس مصلحة الضرائب باتهامه التجار تارة بالتهرب الضريبي وأخرى برفض قانون الضرائب.

وشكلت الجمعية العمومية للغرفة لجنة عليا لتنفيذ برنامج الإضراب الشامل ولجاناً أخرى ميدانية تتولى عملية الإشراف والتنفيذ على مستوى كل شارع وحي بأمانة العاصمة ، داعية الغرف التجارية في المحافظات الأخرى إلى اتخاذ نفس الخطوة التصعيدية حتى يعاد للقطاع الخاص اعتباره وترد له كرامته ويتم التعامل معه كشريك أساسي في التنمية.

وحملت الغرفة التجارية بأمانة العاصمة في بيان صادر عن الاجتماع رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب وقائد قوات الأمن المركزي يحيى محمد عبدالله صالح ووزير الداخلية مسئولية الاعتداء على اعتصام سلمي لمنتسبي القطاع الخاص أمام مقر مصلحة الضرائب بصنعاء، بالرصاص الحي والقنابل الغازية والمسيلة للدموع وضربهم بالهراوات ونهب ما كان بحوزتهم من خيام وفرش ومولدات.

واعتبر البيان "أن ما قامت به قوات الأمن المستأجرة من قبل المدعو أحمد غالب هو محاولة بائسة لشق الصف الوطني وتوجيه إهانة قاسية للقطاع التجاري والصناعي برمته والخروج عن مقتضيات مبدأ الشراكة الحقيقة مع الدولة في بناء اليمن الجديد يمن النظام واحترام الدستور.

كما طالب البيان رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بتشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداء وإقالة المتسببين فيه والمعتدين من مناصبهم وإحالتهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع ، وكذلك الإفصاح رسمياً عبر قنوات الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة عن أسمائهم ومن وجههم للقيام بذلك العمل الذي أستنكره وزير الداخلية ونائب مدير أمن الأمانة وصلتهما به أو وجود تعليمات صادر منهما.

ودعا البيان كافة التجار وبقية الغرف التجارية بالجمهورية والاتحاد العام للغرف الى اتخاذ موقف جاد وصارم إزاء ما حصل للدفاع عن كرامة التجار اليمنيين ، داعياً في الوقت نفسه الشرفاء من أبناء الوطن ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية إلى إدانة ما سماها بالجريمة والتضامن مع القطاع التجاري الذي يتعرض للابتزاز الرسمي تحت مسمى ضريبة القيمة المضافة المخالفة للقانون والتي سيتحملها المواطن وحده .